مجلة الحقوق والحريات

المجلد 09 ، العدد02 ، 2021،ص1371-ص1396

رهانات العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر و تأثيرها على مجالات التنمية الاقتصادية

The stakes of political relations between the European Union and Algeria and their impact on the areas of economic development

مريم ملواح [1]

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

melouahmeriem36@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/06/30	2021/10/11	2021/10/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإحاطة بطبيعة العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وتوضيح أهم الرهنات وإمكانية تأثيرها على مجالات التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين، إذ جاء في المبحث الأول العلاقات السياسية الأوروبية الجزائرية، في حين تم التطرق في المبحث الثاني للرهانات السياسية وتأثير على التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن إمكانية تأثير قرارات الاتحاد الأوروبي المنتقدة للجزائر فيما يخص حقوق الإنسان أكثر الرهانات التي تواجه العلاقات بين الطرفين والتي من المحتمل أن يكون لها تأثيرات اقتصادية..

الكلمات المفتاحية: العلاقات- السياسة- الاتحاد الاوروبي- الجزائر- التنمية الاقتصادية.-

Abstract:

The aim of the study is trying to identify the political relations between the European Union and Algeria, and to clarify the most important stakes and how they can affect the areas of economic development, In order to fulfill the objectives of the study, we addressed the topic through two different parts. In the first part we examined European-Algerian political relations, As for the second part, we explored the of the political stakes and the possibilities of influencing economic development, The study concluded a set of results, perhaps the most important of which, is that the The

المؤلف المرسل : مريم ملواح

possibility of the impact of European Union decisions critical of Algeria with regard to human rights and freedoms is the most political bet facing the relations between the two parties, which could affect economic development.
Relations- Policy - key words - European Union - **:key words**
Algeria - Economical Development–

مقدمة:

تعتبر العلاقات بين منطقة أوروبا والجزائر ضاربة في التاريخ بعمق قدم وعراقة حضارات المنطقتين، فكانت كل مرحلة تاريخية إلا وتحدد معها طبيعة العلاقات بينهما.

ولطالما عملت الجزائر كدولة نامية على تحقيق التنمية الاقتصادية داخليا، وتحقيق نوع من التوازن في العلاقات السياسية الخارجية خاصة المتوسطية منها، وبصيغة أدق مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك السياسي والاقتصادي الأول للجزائر.

كما تعد السياسة والاقتصاد علمان وقطاعان متكاملان ومترابطان، لكل منهما تأثير على الأخر بقدر التأثير على ذاته، فالعلاقات السياسية يمكن ان تؤسسها المصالح الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية يمكن أن تخدم المصالح السياسية، وعليه فان العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لن تخرج عن هذا المنظور، خاصة في ظل التطورات السياسية الأخيرة التي تشهدها المنطقة والجزائر.

إشكالية الدراسة:

من خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الرهانات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على مجالات التنمية الاقتصادية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مكانة العلاقات السياسية ضمن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؟؛
- ما هي أكثر الرهانات السياسية واعقدها التي تواجه العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؟؛
- ما هي أكثر مجالات التنمية الاقتصادية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر عليها الرهانات السياسية في إطار العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي؟؛

أهمية الدراسة:

يلقى موضوع العلاقات السياسية بمنطقة حوض المتوسط في الوقت الراهن أهمية كبيرة خاصة بعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها الجزء الجنوبي منه، مما ولد لدى حكومات المنطقتين قناعة قوية بضرورة إعادة النظر وتقييم سياسات الجوار خاصة الاقتصادية منها ووضع اللبنات الأساسية لبناء علاقات سياسية مستقبلية

متينة من اجل تقليل أي أثار محتملة قد تظهر مستقبلا على اقتصاديات كل الأطراف، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تسعى لها الجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لما تقتضيه متغيرات البحث من وصف، واستخدمنا أيضا أسلوب الدراسة التحليلية من خلال تشخيص العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وإمكانيات تأثيرها على مجالات التنمية الاقتصادية ومن اجل تحقيق ذلك تم استعمال العديد من أدوات البحث مثل الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع البحث، بالإضافة إلى التقارير الرسمية والإحصاءات الحديثة.

خطة الدراسة:

من اجل الإحاطة بمتغيرات موضوع الدراسة ارتأينا تقسيم الدراسة على النحو الأتي:

مقدمة:

المبحث الأول: العلاقات السياسية الأوروبية الجزائرية في ظل الشراكة المتوسطية

المطلب الأول: الشراكة المتوسطية أهميتها ومحاورها

المطلب الثاني: العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

المبحث الثاني: الرهانات السياسية وإمكانيات التأثير على التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: الرهانات السياسية واختلاف وجهات النظر

المطلب الثاني: إمكانيات التأثير على مجالات التنمية الاقتصادية

خاتمة:

المبحث الأول: العلاقات السياسية الأوروبية الجزائرية في ظل الشراكة المتوسطية

في يوم 27 نوفمبر من سنة 2020 يكون قد مر عقدين ونصف منذ عقد أول مؤتمر (مؤتمر برشلونة) الذي أسس لعلاقات الشراكة الحديثة والمستقبلية بين ضفتي المتوسط.

المطلب الأول: الشراكة المتوسطية أهميتها ومحاورها

حددت اتفاقيات الشراكة المتوسطية أهداف وطبيعة ومسار العلاقات وفقا لمجموعة من الدوافع الجيوسياسية والاقتصادية، والتي تم صياغتها في شكل محاور ومنها تكتسي أهميتها

الفرع الأول: محاور الشراكة الاورومتوسطية:

أولا - المحور السياسي والأمني:

عند دخول الاتحاد الأوروبي في الشراكة الأرومتوسطية كان مدفوعا بضرورة تحقيق الأمن في دوله، وأن هذا الأمن لن يتحقق إلا بوقف الهجرة غير المشروعة من دول جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط [1]، إذ كانت توجد نظرة أوروبية تحتمل تهديدات أمنية من شمال إفريقيا والشرق الأوسط متعلقة بالنشاطات الإرهابية نتيجة الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى تدعيم السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة مع الدول المتوسطية بتبادل وجهات النظر حول القضايا الأمنية والدفاعية التي تخص دول الحوض المتوسطي [2].

وقد جرت حوارات سياسية مكثفة ومنتظمة ارتكزت على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي، وتم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الاورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجة، هدفها

[1] - شربيني وفاء سعد، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة 14-15 يناير 2004، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2005، ص 77.

[2] - Xavier Raufer, **Désordre mondial: nouveaux dangers, nouvelles figures criminelles, La Criminalité Organisée organisé** , la documentation française, Paris , 1996, p107.

هو إثراء الحوار السياسي الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الاوروبية المتوسطية المتخصصة في الساسية والأمن[1]

ثانيا- المحور الاجتماعي والثقافي:

يهدف هذا المحور إلى تحقيق نوع من التقارب بين مواطني حوض المتوسط و تعميق التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني في الجانبين، وقد شدد هذا المحور على ضرورة تدعيم التعاون في مجالات العدل والقانون والشؤون الداخلية[2]، وبالرغم من الاختلاف الاجتماعي والثقافي بين دول شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه إلا أننا يمكن حصر العناصر الأساسية في هاتين المجالين ضمن الشراكة الاورومتوسطية في النقاط التالية[3]:

- تعزيز التقارب بين الشعوب من خلال تعزيز سبل الحوار واحترام الثقافات والأديان وتشجيع التفاهم بين الثقافات، وتعزيز دور وسائل الإعلام في هذا الإطار.
- تعزيز التبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي .
- احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية، وتطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم وتأهيل الشباب على وجه الخصوص في إطار برامج تعاون.
- التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة للمجتمع قطاع الصحة .
- التعاون من أجل القضاء على الهجرة غير الشرعية.

ثالثا- المحور الاقتصادي والمالي:

إن الاتحاد الأوروبي منذ نشأته، رسخ علاقات التعاون مع مجموعة الدول السائرة في طريق النمو، وقد تم دعم ذلك بوضع اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية التي تمثل نموذجا جديدا للتعاون بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي والتي ترتكز على نظام

---

[1]- فكري الازرق، **الريف وأسئلة التنمية المؤجلة**، طبع بدعم منتدى حقوق الإنسان بشمال المغرب، وجدة، 2013، ص164.

[2]- أميرة دياب، **العالم الجديد في التاريخ الحديث**، دار غيداء للنشر، عمان، الأردن، 2020، ص100

[3]- حسن بوخزنة،**التبادل غير المتكافئ في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة(اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي نموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2010، ص 86.

اقتصادي عادل ومتوازن أكثر[1]، كما يشمل تجارة المنتجات الصناعية والزراعية، وحق الملكية الفردية والجماعية والتعاون المالي والاقتصادي في المجالات المختلفة[2].

الفرع الثاني : أهمية الشراكة المتوسطية

أولا - الأهمية التاريخية والجغرافية

تشترك كل دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي في الموقع الجغرافي المتقارب، وإضافة إلى ذلك، فان لأوروبا و منطقة شمال إفريقيا ثقافات متقاربة، وجمعتهما روابط تاريخية وحضارات مشتركة، وحتى تبادل علمي وبشري وتكنولوجي، يمتد إلى عصور مضت، فلطالما اعتبرت شمال إفريقيا منطقة محورية ذات أهمية بالغة للسياسات الأوروبية إضافة لما تملكه من خصائص متنوعة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وحتى حضاريا وثقافيا، وهذا ما جعلها دائما محط أنظار وأطماع القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، اذ انه بعد الخروج من الحرب الباردة اتسمت هذه المرحلة بالتوتر في العلاقات الدولية، وكانت منطقة شمال إفريقيا بمثابة وسيلة يفرض بها الاتحاد الأوروبي وجوده سياسيا و اقتصاديا، و أخذ موقع قوة في النظام العالمي الجديد[3].

ثانيا - الأهمية الجيوسياسية:

تمثل منطقة شمال إفريقيا واجهة القارة الإفريقية وتقع جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي يربطها بدول أوروبا، إذ يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود مضيقين رئيسيين مضيق جبل طارق الذي يصل بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المندب بالمحيط الهندي[4]، ويرى العديد من الدول الأوروبية أن الاستقرار الأوروبي مرتبط عضويا بأمن المتوسط، الذي يمكن أن يشكل تهديدا، خاصة مع تصاعد نفوذ القوى الأصولية وإمكانية تصدير العنف و

[1] -Bekinniche Otmane., **La coopération entre l'union européene et l'algérie**, office des publications universitaire, algérie, 2017, p.5

[2] - عادل رزق، **إدارة الأزمات المالية العالمية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص257.

[3] - جعفر عدالة، **تطور سياسات الاتحاد الاروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، مجلد 11، عدد2، ص318.

[4] - السيد ياسين، **البحر المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية: استراتيجيات متوسطية**، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، 2006، ص11.

التطرف، بالإضافة إلى اعتبار المتوسط منطقة عسكرية إستراتيجية، في ظل التنافس على النفوذ بين القوى العالمية الكبرى[1]

ثالثا - الأهمية الاقتصادية:

يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط6% من اليابسة، 7 %من سكان العالم، 8%من الثروة العالمية، وتمثل منطقة شمال إفريقيا 22% من مساحة القارة الأفريقية، وتشكل 80% من الأراضي الجزائرية وأكثر من 90 % من الأراضي المصرية والليبية والموريتانية، وكلها دول ساحلية مما يشكل أنماط تجارية متقاربة ومرتبطة فخمسة دول منها لها سواحل على البحر الأبيض المتوسط، واثنان لهما منفذ إلى أكثر من طريق بحري فمصر تلتقي بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، والمغرب يلتقي بالمحيط الأطلسي

المطلب الثاني: العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

اعتبرت الجزائر قبل استقلالها منطقة فرنسية أوروبية، وتم معاملتها بحكم ذلك، أما بعد الاستقلال فقد أسست الجزائر علاقات سياسية واقتصادية مع الدول الأوربية وقد تطورت هذه العلاقات حسب كل مرحلة ومتطلباتها

الفرع الأول: تطور السياسات التأطيرية للعلاقات الأوروبية الجزائرية

أولا - قبل مؤتمر برشلونة:

1- السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972 اتسمت هذه السياسة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة من جانب الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المتوسطية، حيث تمثلت في اتفاقيات انتساب وتنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية، وبالنسبة للدول العربية المتوسطية جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية خالية من المساعدات المالية، ومنه يتضح أن هدف هذه السياسة كان سياسيا ولكن تحقيقه كان باستخدام أدوات اقتصادية[2]، أما بالنسبة للجزائر التي كانت تكافح من اجل استقلالها في هذه المرحلة فقد كانت تعامل كمنطقة فرنسية حتى 1962، وبعد الاستقلال كانت العلاقات تجارية محضة.

---

[1] - محمد خليل ربيع، **مشروع الشراكة الاورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير، كلية الاداب، غزة: جامعة الأزهر، 2010، ص10.

[2] - السلموني سعاد إبراهيم، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 288-289.

2- السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1990 اين اهتمت الجماعة الأوروبية منذ فترة طويلة بتطوير علاقاتها الثنائية والجماعية بدول الحوض المتوسط لأسباب تاريخية وجيواستراتيجية، إذ اقترحت الدول الأوروبية الحفاظ على الإرث الاستعماري بابتكار نوع جديد من العلاقات مع الضفة الجنوبية وذلك لتغطية حاجاتها لأعمار أوروبا[1]، وبالنسبة للجزائر فقد وقعت عدة اتفاقيات منفردة.

3- السياسة المتوسطية المتجدّدة 1990-1995: ساهمت المقاربة الشاملة في تعزيز التجارة الأوروبية بحوض الجنوبي للمتوسط، وتابعت الدول الأعضاء سعيها لتحقيق مصالحها، وردا على منتقديها خرجت الهيئة الأوروبية بسياسة جديدة تبناها المجلس الأوروبي في معاهدة روما الثانية في ديسمبر 1990 عرفت باسم السياسة المتوسطية المتجدّدة[2]، وقد تبنت هذه السياسة صياغة صيغ جديدة للتعاون في اتفاقية تستند إلى السياسات التجارية، مع إدخال التعاون المالي والسياسي في نفس الوقت [3]

ثانيا- بعد مؤتمر برشلونة:

1- مؤتمر برشلونة: انعقد مؤتمر برشلونة للشراكة الاوروبية المتوسطية يومي27-28 نوفمبر 1995، وشاركت فيه الدول العربية المتوسطية عدا ليبيا، واصدر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا، وبالذات الشراكة في المجالات المختلفة كما وضع برنامج عمل والية للمتابعة والتنفيذ، وكانت أهداف الشراكة المعلنة[4]:

- ردم الفجوة بين شعوب المنطقتين ببناء شراكة ثقافية واجتماعية وإنسانية للتفاهم بين حضارات الجهتين والتبادل بين مؤسسات المجتمع المدني.
- بناء منطقة من الرخاء المشترك من خلال الشراكة الاقتصادية والمالية والتكوين التدريجي لمنطقة تجارة حرة.

---

[1]- رحموني عبد الرحيم، وآخرون، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، 2019، ص121.

[2]- مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص53.

[3]- Celia de Anca, **Beyond Tribalism: Managing Identities in a Diverse World**, Palgrave Macmillan, London, 2012, p239.

[4]- مجموعة مؤلفين، **دور القطاع الخاصّ في مسار التّنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص114.

وقد أرست عملية برشلونة علاقة ثلاثية الأبعاد تركزت أولا على إقامة الصلة الراسية بين الشمال والجنوب عن طريق عقد اتفاقيات الشراكة وإقامة الصلة الأفقية بين الجنوب والجنوب عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة بين دول جنوب وشرق المتوسط، ومن ثم المرحلة الثالثة قيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسيطية، وعلى ضوء هذه العلاقة فقد عقدت عدت مؤتمرات سنوية مثل مؤتمر مالطا 1997 ، مؤتمر بالريمو 1998 ومؤتمر شتوتغارت1999 وقيمة مرسيليا 2000، وقيمة بروكسل 2001[1]

2- الاتحاد من اجل المتوسط: بعد فشل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ظهر ما يسما بالاتحاد من اجل المتوسط، حيث عقدت القمة التأسيسة للاتحاد من اجل المتوسط في 13 جويلة 2008 في باريس بمشاركة 43 رئيس دولة وحكومة، يمثلون الاتحاد الأوروبي والبلدان المطلة على حوض البحر المتوسط إضافة إلى الأردن وموريتانيا، لكن الملاحظ أن أهدافه هي نفسها أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية[2]

الفرع الثاني: الركائز والأولويات السياسية ضمن اتفاقية الشراكة

أولا - ركائز العلاقات السياسية ضمن اتفاقية الشراكة

تستند العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية الشراكة الموقعة كجزء من الشراكة الأورومتوسطية منذ سنة 2005 وهي تغطي السياسة والاقتصاد والتجارة والتعاون التقني والمالي والمساعدات الإنسانية، ومن ضمنها الأولويات السياسية الأتية[3]:

- الحكم وسيادة القانون والحقوق الأساسية ، بما في ذلك تعزيز النظام القضائي وتعزيز دور المجتمع المدني .
- الحوار الاستراتيجي والأمني الهادف إلى تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين ، والتعاون والتكامل الإقليمي ، والتعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف .
- الهجرة والتنقل، مع الحوار الذي يغطي جميع القضايا المرتبطة بها.
- الدبلوماسية العامة والثقافية، من خلال الأحداث المنظمة بشكل مشترك.

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص91-92.

[2]- رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص 77.

[3] EEAS, **Algeria and the EU**, 11/05/2016: viewed 28/04/2021, Online at: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters%20homepage/9481/node/9481_en

ثانيا- الأولويات السياسية ضمن اتفاقية الشراكة

تضمنت اتفاقية الشراكة ثلاث مواد تؤطر العلاقات السياسية ضمن لاتفاقية الشركة من المادة 3 إلى المادة 5 حيث تضمنت الأتي[1]:

1- المادة الثالثة: وتضمنت ما يلي:

أ- ينشأ حوار سياسي وأمني منتظم بين الطرفين. سيساعد في بناء روابط تضامن دائمة بين الشركاء مما يساهم في الازدهار والاستقرار وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وإيجاد مناخ من التفاهم والتسامح بين الثقافات.

ب- يهدف الحوار والتعاون السياسيان على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- تسهيل التقارب بين الطرفين من خلال تطوير تفاهم متبادل أفضل وتنسيق منتظم حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك .
- تمكين كل طرف من النظر في موقف ومصالح الطرف الآخر .
- المساهمة في توطيد الأمن والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية.
- المساعدة في تطوير مبادرات مشتركة

2- المادة الرابعة: يجب أن يغطي الحوار السياسي جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك للطرفين، والشروط المطلوبة للسلام والأمن والتنمية الإقليمية من خلال دعم التعاون..

3- المادة الخامسة: ينشأ الحوار السياسي على فترات منتظمة ، وعند الضرورة ، لا سيما:

أ- على المستوى الوزاري وخاصة في إطار مجلس الشراكة

ب- على مستوى كبار المسؤولين الذين يمثلون الجزائر ورئاسة المجلس والمفوضية .

ت- الاستفادة الكاملة من جميع القنوات الدبلوماسية بما في ذلك الإحاطات الدورية والمشاورات بمناسبة الاجتماعات الدولية والاتصالات بين الممثلين الدبلوماسيين .

ث- عند الاقتضاء، بأي وسيلة أخرى من شأنها أن تسهم في توطيد الحوار وزيادة فعاليته.

[1] **EU-Algeria Euro-Mediterranean Association Agreement**, Legislative Acts and Other Instruments, Council of the EU, Brussels, 12 April 2002, p6-8

المبحث الثاني: الرهانات السياسية وإمكانيات التأثير على التنمية الاقتصادية

لطالما اعتمدت الجزائر في علاقاتها الخارجية على مبدأ الدبلوماسية والمعاملة بالمثل، كما اتصفت بترك مسافة الأمان والاحترام المتبادل مع كل دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن ذلك لا يعني وجود اختلافات في وجهات النظر حول المسائل الداخلية والدولية التي يمكن أن ترقى إلى مستوى رهانات حقيقية يمكن أن تؤثر بطريقة أو أخرى على قطاعات التنمية.

المطلب الأول: الرهانات السياسية واختلاف وجهات النظر

تختلف الجزائر في وجهات النظر لكثير من القضايا المحلية والإقليمية مع الاتحاد الأوروبي، قد تصل في بعض الأحيان إلى التنديد والاستنكار من كلا الجانبين.

الفرع الثاني: الرهانات الداخلية:

أولا- الحريات العامة وحقوق الإنسان

اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا بشأن حبس نشطاء حقوق الإنسان في الجزائر سنة 2015، أعرب فيه عن قلقه إزاء اعتقالهم واحتجازهم على الرغم من أن أنشطتهم كانت قائمة، ومسموح به بموجب القانون الجزائري وبما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر[1]، مما استدعى الرد من طرف الديبلوماسية الجزائرية ممثلة في وزيرها آنذاك السيد لعمامرة عقب الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة الجزائر-الإتحاد الأوروبي ببروكسيل، حيث أكد الوزير على أن الجزائر حريصة على الاحترام المتبادل مع شريكها الأوروبي و عليه فهي تطالبه باحترام سيادتها الوطنية من خلال تطبيق مبدأ الاحترام المتبادل و توازن المصالح[2].

---

[1] - Philippe Perchoc, Susana Mendonça, **Algeria and the EU Challenges before the elections, Directorate-General for External Policies**, The European Parliament, Brussels, 2018, p10.

[2] - النشرة الرسمية، **حقوق الإنسان : الجزائر تطالب الإتحاد الأوروبي باحترام سيادتها**، وزارة الخارجية الجزائرية، اطلع عليه يوم: 2021/06/02 متوفر على: http://www.mae.gov.dz/news_article/3121.aspx

وفي 26 نوفمبر 2020 صوت البرلمان الأوروبي بأغلبية 669 صوتا، مقابل 3 أصوات وامتناع 22 عضوا عن التصويت، قرارا بشأن تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر، حيث دعا البرلمان الأوروبي السلطات الجزائرية إلى[1]:

- إجراء تحقيقات مستقلة في كل حالة من حالات الاستخدام المفرط للقوة من قبل وكالات إنفاذ القانون، ومحاسبة جميع الجناة.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين والمتهمين بممارسة حقهم في حرية التعبير، سواء الذين ينشطون على الإنترنت وخارجه، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.
- فتح وسائل الإعلام ووضع حد لاعتقال واحتجاز النشطاء السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، أو أي شخص يعبر عن رأي مخالف أو منتقد للحكومة.
- إنشاء فضاء مدني حر يسمح بإجراء حوار سياسي حقيقي ولا يجرم الحريات الأساسية، من خلال اعتماد تشريعات جديدة تتوافق تمامًا مع المعايير الدولية.
- إلغاء الحظر المفروض على التلويح بالعلم الأمازيغي والإفراج الفوري عن أي شخص مسجون لإظهاره الرموز الأمازيغية.
- الضمان الكامل لاستقلال القضاء وحياد القضاء، والكف عن أي تقييد أو تأثير أو ضغط أو تهديد أو تدخل في صنع القرار والمسائل القضائية الأخرى.
- ضمان كل من المسؤولية الكاملة والسيطرة المدنية والديمقراطية على القوات المسلحة، فضلاً عن خضوعها الفعلي لسلطة مدنية مشكَّلة قانونياً، والتأكد من أن دور الجيش محدد بشكل مناسب في الدستور ويقتصر صراحةً على مسائل الدفاع الوطني.

ثانيا- حرية الديانة والمعتقد

دعا البرلمان الأوروبي إلى وضع حد لانتهاكات حرية العبادة للمسيحيين والأحمديين والأقليات الدينية الأخرى، و يدعو السلطات الجزائرية إلى إعادة فتح مباني الكنيسة

[1] -Parlement européen, **Résolution sur la détérioration de la situation des droits de l'homme en Algérie, en particulier le cas du journaliste Khaled Drareni**, RSP , Brussels, 28/11/2020

المعنية[1]، حيث أكد البرلمان الأوروبي على أن حرية الدين أو المعتقد مكفولة وفقاً للقانون (المادة 42 من الدستور)، لكنها تواجه عقبات في الممارسة. يحظر قانون الأسرة زواج المسلمات من غير المسلمين ويحرم المرتدين ويبطل الزواج قانونيًا في حالة ارتداد الزوج، كما أشار الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، التي صادقت عليه الجزائر، بإلزام الحكومات ضمان الحق في حرية الدين والفكر لكل شخص يخضع لولايتها القضائية، وخاصة الأقليات الدينية،

وعلى ضوء ذلك أكدت الجزائر خلال الدورة الثامنة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على ضرورة "احترام كرامة" المواطنين الجزائريين وكذلك الأوروبيين من أصول جزائرية وذلك ما تم ملاحظته من خطابات بعض المرشحين للانتخابات البرلمانية الأوروبية المقبلة[2].

الفرع الثاني: الرهانات الخارجية

- قضية الصحراء الغربية

على الرغم من الاتحاد الأوروبي لا يعترف بسيادة المملكة المغربية على الصحراء الغربية، إلا انه منح المعاملة التفضيلية للبضائع المغربية المنتجة على أراضي الصحراء الغربية منذ سنة 2000، وعززها بعد ذلك بإبرام اتفاقية التجارة لمنتجات الزراعة والصيد سنة 2012، ونظرا إلى هذا التضارب في مواقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الصحراوية تقدمت جبهة البوليساريو بدعوى أمام محكمة العدل الأوروبية سنة 2015 إلا أن قرار المحكمة لم يتوافق مع الإرادة السياسية للاتحاد، ما استدعاه للاستئناف أمام المحكمة في 2016[3]، وكون الاتحاد الأوروبي لم يحسم أمره بعد حول مغربية الصحراء، لا تزال

---

[1] - European Parliament, **Situation of freedoms in Algeria**, Brussels, 2019, p3-4.

[2] – النشرة الرسمية، **الجزائر تؤكد على ضرورة "احترام كرامة" رعاياها**، وزراة الخارجية الجزائرية، اطلع عليه يوم: 2021/06/02، متوفر على:http://www.mae.gov.dz/news_article/2185.aspx

[3] - مجموعة مؤلفين، **إستراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد: الواقع والطموح**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص204.

اتفاقيات التجارة المغربية الأوروبية منظورة أمام محكمة العدل الأوربية بين الطعون والاستئناف لكل من الاتحاد الأوروبي وجبهة البوليساريو[1].

ثانيا-الأزمة الليبية:

لم يحد الموقف الجزائري من الحوادث الليبية عن المبادئ العامة التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية المستندة أساسا على الحرص على مبدأ حسن الجوار الايجابي، القائم على المساهمة في مساعي إنهاء النزعات الإقليمية، وتعزيز اطر التعاون الجهوي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ عدم المساس بالحدود واحترام السلامة الترابية للدول، وهي المبادئ التي أطرت سعي الجزائر التي ضرورة الإسراع في إيجاد حل سلمي يقي ليبيا خطر التدخل الأجنبي[2]، حيث تتعامل الجزائر مع القضية الليبية بحذر باعتبارها مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري وإثارة الانفلات الأمني على الشريط الحدودي الجزائري[3]، وقد تحركت الجزائر منذ البداية لدعم الاستقرار الأمني وضمان التوافقات بين مختلف الأطراف الليبية، بدعم مساعي التسوية الحوار الليبي الليبي، إذ تعتمد المقاربة الجزائرية لتسوية على دعم المؤسسات الأمنية الليبية، وتحيد مختلف الفصائل المسلحة، وتجنب الخيار العسكري لمجابهة مخاطر الارتخاء الأمني[4].

أولا- أزمة مالي

عملت الجزائر على حل أزمة شمال مالي وفقا للمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية رافضة التدخل الأجنبي في المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس على المنطقة حيث ركزت الجزائر على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وحرصها على إبعاد الخيار

[1]- عمر الجبالي، **التطبيع المغربي الإسرائيلي 2020 حسابات التوقيت ومآلات الصفقة**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، عدد95، 2021، ص115.

[2]- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 74.

[3]- رحموني، مرجع سبق ذكره، ص104

[4]- سهام الدريسي، **مأزق الانتقال السياسي في ليبيا**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، 2018، ص69.

العسكري[1]، حيث ترى الجزائر أن الحل العسكري وحده لا يكفي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وتستند في ذلك أن الحلول العسكرية ستكون مجدية فقط عندما تصاحبها جهود جدية للتعامل مع المشاكل المتعلقة بالتنمية في منطقة الساحل، وقد أثبتت الوقائع عدم نجاعة الحل العسكري وحده في معالجة الإرهاب[2].

ثالثا- القضية الفلسطينية:(عدم ثبات المواقف)

على الرغم أن تاريخ أوروبا حافل بالمواقف التي أثرت على القضية الفلسطينية منذ سنة 1917، إلا أن هذه المواقف تغيرت وتبدلت، واختلفت في درجة تأثيرها على القضية الفلسطينية، وبالنظر إلى المواقف المؤثرة تلك فإنها تقتصر على التصريحات السياسية[3]، ورغم إنشاء الاتحاد الأوروبي ومحاولة دوله تنسيق سياستها اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي فمازالت لا تتحد بعد اتجاه هذه القضية ولهذا نجد إن النظرة الأوروبية لقضية الصراع تخضع لحالة من التجاذب بين الدول بسبب اختلافات الدول الأوروبية وانقسامها حول المنطقة العربية، بالإضافة إلى السياسة الازدواجية الأوروبية بسبب خضوع أوروبا لتبعية مزدوجة بسبب مصالحها، فهي تريد الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية من جهة وخضوعها للضغوطات الأمريكية من جهة أخرى[4]، كما يرى المراقبين أن من أهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط هو دمج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون مقابل أو تسوية سياسية للقضية الفلسطيني[5].

---

[1]- سارة بوحادة، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي**، Revue d'Etudes Sur l'Algérie et le Monde، مركز البحوث و الدراسات حول الجزائر و العالم، مجلد 2، عدد5، 2017، ص111.

[2] - Lucia Abellan, **Spain has a historical responsibility in Western Sahara**, 30/03/2021, viewed 11/04/2021, Online at : https://elpais.com/internacional/2021-03-30/espana-tiene-una-responsabilidad-historica-en-el-sahara-occidental.html

[3]– قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص8.

[4]–مجدان محمد، **تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجا**، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلد 9، عدد2014،2، ص286و288.

[5]– رنا عبد العزيز خماش، مرجع سبق ذكره، ص 78.

أما فيما يخص موقف الجزائر فهي تدعم القضية الفلسطينية دعما مطلقا حتى قبل الاستقلال، إذ تعددت مظاهر مساندة الجزائر للقضية الفلسطينية بوصفها القضية العربية المركزية بوضوح لا غبار عليه، فالجزائر لم تخف يوما وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعم أن تكون القدس عاصمة لدولته، إذ وفاقت على طلب الثوار الفلسطينيين بالمساعدة في التسليح والمال والتدريب سنة 1965، بالإضافة لاحتضانها لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر 1988 وإعلان قيام دولة فلسطين[1].

المطلب الثاني: إمكانيات التأثير على مجالات التنمية الاقتصادية

يرى الكثير من المراقبين أن المصالح الاقتصادية هي التي تحكم العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وعلى أساس هذه المصالح يتم تحديد طبيعة العلاقات السياسية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مجالات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: المجلات الاستثمارية والطاقوية والتمويلية

أولا- مجال الطاقة:

تعد الجزائر ثاني مورد للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد روسيا بما يقارب 16مليار متر مكعب،وعليه فهي من أهم الموردين للطاقة لدول الاتحاد، فالجزائر ترتبط بأوروبا عبر ثلاث أنابيب غاز تمر بالبحر الأبيض المتوسط، وتمثل الجزائر أهم المصدرين للغاز الطبيعي نحو الاتحاد ، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): اكبر موردين الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي

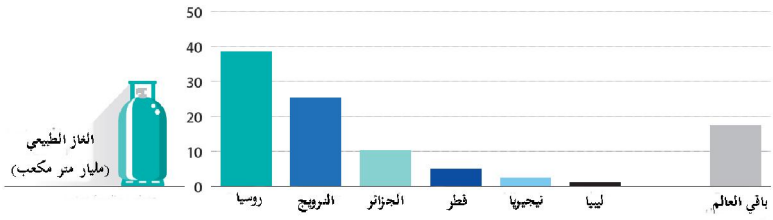

المصدر: Eurostat, **Key figures on Europe Statistics**. Luxembourg: European Union, 2019, p56.

أما فيما يخص الطاقات البديلة تقدم أوروبا نفسها كعميل جذاب وهذا يمنح الجزائر فرصة لتصدير الطاقة حيث توجد مبادرات مثل مشروع DESERTEC أو Medgrid

[1]– منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 48.

وذلك بهدف تلبية 15 % من الطلب الأوروبي على الكهرباء في عام 2050[1] لذلك وضعت Medgrid خطة لتوريد الطاقة البديلة من شمال إفريقيا ، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مشروع خطوط توريد الطاقة البديلة نحو الاتحاد الأوروبي

المصدر: Medgrid. **Open new lines for sustainable electricity**. Medgrid-psm, Paris, 2015, p7.

يلاحظ من الشكل بان خطة شركة Medgrid لنقل الطاقة المتجددة نحو دول الاتحاد الأوروبي ترتكز على على الجزائر بخطين لتصدير الطاقة المتجددة نحو اسبانيا وايطاليا في حين حضت كل دول شمال إفريقيا بخط تصدير واحد

ثانيا- قطاع الاستثمار:

تهدف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة التجارة الحرة والاختفاء التدريجي للتعريفات الجمركية، حيث تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي الخاص بالجزائر، إذ كان متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الاتفاقية163,20 مليون دولار ليرتفع إلى 1.756,44 مليون دولار بعد الاتفاقية بنسبة تغير قدرت بـ:+9.66%[2]، ومنه يمكن القول أن اتفاقية الشراكة عززت هذه الاتفاقيات النظرة الخارجية للجزائر كوجهة جيدة للاستثمار، والجدول الموالي يوضح تكلفة وعدد المشاريع والشركات دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر للفترة (2013-2017):

[1]- Ramin Jalilvand, **Renewable Energy for the Middle East and North Africa**, Fondation Friedrich-Ebert, Germany, 2012, p7.

[2] - Ángel, D. M., & Fernández, T. F., **International Trade and Foreign Direct nvestment In The Euro-Medi Free Trade Area**, Spanish Commercial Information. Magazine Economy, no. 861,2011, p97.

الجدول رقم (01): استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر (2013-2017)

البلد	تكلفة(مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
فرنسا	330	12	10
اسبانيا	2.56	10	6
ألمانيا	380	7	7
بريطانيا	212	2	2
ايطاليا	232	28	28
سويسرا	330	4	4
المجموع	1486	63	32

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص57.

يلاحظ من الجدول (01) تقارب كبير في حجم الاستثمارات دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر سواء من حيث التكلفة، كما يوجد فروقات واضحة في عدد المشاريع والشركات، إلا انه وفي أول تقييم تم إجراؤه لاتفاقية الشراكة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية وظهور الربيع العربي ، تبين من هذا التقييم أن عدم التجانس للبنية الاقتصادية للدول شمال إفريقيا وجود درجات التنوع المختلفة، حيث وصف التقرير ان بنية الاقتصاد الجزائر تعتمد بصفة أساسية على الصناعة الاستخراجية بالنسبة[1].

ثالثا- قطاع التمويل:

يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل المشاريع والمؤسسات والحكومات لدول شمال إفريقيا بصفة أساسية عن طريق المؤسسات والهيئات الرسمية للاتحاد الأوروبي والتي بدورها تقوم بالتمويل عن طريق قنوات مبرمجة بموجب سياسة الجوار الأوروبية[2]، والجدول الموالي يوضح قيمة الميزانيات لتمويل مختلف القطاعات لدولة الجزائر ضمن سياسة الجوار الأوروبية:

[1] - U.N.D.P, **United Nations Development Programme**. New York, 2011, p33

[2] - Rosa Balfour, & All, **Report on democracy assistance from the European Union to the Middle East and North Africa**, Euspring, .Brussels, 2016, p8.

الجدول رقم (02): التمويلات الأوروبية للجزائر (2014-2020) (الوحدة: مليون يورو)

القطاعات	الميزانية المرصودة	نسبة التنفيذ
الحوكمة الاقتصادية ودعم تنويع الاقتصاد	52.8-43.2	%40
التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية	27-33	%25
بيئة الطاقة والعمل المناخي	16.2-19.8	%15
الدعم التكميلي للقدرات المؤسسية	16.2-19.8	%14.8
المشاركة المدنية والإدماج الاجتماعي للشباب	5.4-6.6	%5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير سياسات الجوار الأوروبية 2020

ضمن برامج سياسة ENI أن الجزائر أكثر بلدان شمال إفريقيا من حيث عدد القطاعات الممولة من خلال هذا البرنامج بخس قطاعات متنوعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بنسبة تمويلية قدرت في المتوسط 19.96% من الميزانية المرصودة للقطاعات حتى سنة 2020، ويمكن القول أنها نسبة منخفضة، والملاحظ أن اضعف نسبة لتنفيذ ميزانية هذه البرامج تمثلت في قطاع المشاركة المدنية والادماج الاجتماعي للشباب، وذلك بسبب محدودية طرق التمويل الخارجي للجمعيات والأحزاب والمنظمات المدنية، إذ تفرض الجزائر رقابة شديدة على هذا النوع من التمويل خوفا من تأثير ذلك على المصالح الداخلية وعليه يتعمد الاتحاد الأوروبي والجزائر التعامل بحذر نحو هذا القطاع.

الفرع الثاني: القطاع التجاري والسياحي

أولا- قطاع التجارة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر والتقليدي للجزائر وهو اكبر مورد ومستورد للسلع الرئيسية، والجدول الموالي يوضح قيمة التجارة للمنتجات الرئيسية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والمناطق الأخرى خلال الفترة 2010-2020:

الجدول رقم (03): التبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر (الوحدة: مليون يورو)

الفترة / المنطقة	2020		2019		2018	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الاتحاد الأوربي	14812.64	13394.66	18563.75	20428.90	21150.57	23993.58
دول أوروبية أخرى	1851.01	113.04	1682.99	55.65	4258.9	2558.02

أسيا	11255.27	6822.94	14712.47	9217.32	13293.78	6021.57
أمريكا	5348.33	1537.39	5636.36	3884.09	5910.71	7042.30
إفريقيا	1124.39	1928.57	1329.57	2169.65	1273.86	2181.85
المجموع	34391.64	35823.53	41934.12	36823.63	46330.21	41797.32

المصدر: D.G.D, **Rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, Direction Générale des Douanes, 2018 et 2020.

إن الاتحاد الأوروبي يبقى الشريك الأول للمعاملات التجاري مع الجزائر رغم المنافسة الصاعدة خاصة من دول أسيا خاصة الصين إلا أن ذلك لم يؤثر لحد الآن بدرجة كبيرة على الشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي الجزائر، إلا انه ما تم ملاحظته من الجدول هو سيطرة واستحواذ الاتحاد الأوروبي على الأسواق الجزائر وهو ما تؤكده قيمة صادراته نحوها مقارنة بقيمة واردته منها حيث كانت أكثر الدول المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

ثانيا- القطاع السياحي:

منذ اتفاقية برشلونة 1995، نمت السياحة في البحر الأبيض المتوسط بنسبة 75% تقريبًا، كما وفد حوالي 27% من مجموع السياح الأجانب من الاتحاد الأوروبي إلى المغرب ومصر وتونس وكانت منخفضة جدًا في الجزائر وليبيا[1]، والجدول الموالي يوضح الوافدون السياحيون والعائدات لكل من دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (04):: السياحة بالجزائر والاتحاد الأوروبي (2010 و17-18)

البيان / البلد	الوافدون السياحيون(مليون وافد)			العائدات السياحية (مليون دولار)		
	2010	2017	2018	2010	2017	2018
الجزائر	2.070	2.451	--	220	141	--
الاتحاد الأوروبي	382.2	539.3	562.9	354.9	438.6	480.7

المصدر: UNWTO, **International Tourism Highlights, World Tourism Organization**, Madrid, 2019, p17-21-22.

[1]-EEA-UNEP, **Horizon 2020 Mediterranean report Toward shared environmental information systems**, European Environment Agency, Copenhagen, 2015, p47-48.

بدأت السياحة في التراجع خلال الربيع العربي والوضع الأمني غير المستقر لدول شمال إفريقيا، حيث انخفض عدد السياح غير المقيمين بشكل كبير ، ولم تنتهز الجزائر هذه الفرصة التي لم تشهد اضطرابات سياسية حينها من اجل جذب السياح بل وسجلت ادني معدل من الوافيدون والعائدات اقل بكثير من الدول التي شهدت اضطرابات سياسية .

خاتمة:

من خلال تحليل موضوع العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر منذ ما قبل استقلال الجزائر مرورا باتفاقية الشراكة المبرمة بين الطرفين سنة 2002 وصولا إلى علاقتهما في إطار الاتحاد من اجل المتوسط، ركزنا على أهم الرهانات السياسية التي يمكن أن تشكل تأثيرا على برامج وقطاعات التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث يمكن اعتبار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمثابة الإطار التنظيمي الجديد للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بينهما، كما أن الجزائر قد شددت اللهجة التنديدية اتجاه الاتحاد الأوروبي فيما تعتبره تدخلا في شؤونها الداخلية، وهو الأمر الذي من شأنيه أن يخلق مشاكل سياسية قد تؤثر على البرامج التنموية المتفق عليها بين الطرفين، ومن خلال بحثنا هذا تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- إن العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر دافعها اقتصادي بالدرجة الأولى، إلا أن ذلك لا يمنع من أن تلجا الجزائر في التخلي عن مصالحها الاقتصادية بهدف المحافظة على كراماتها السياسية مثلما حدث لاتفاقية مشروع ديزرتيك لنقل الطاقة الشمسية بين ألمانيا والجزائر التي أسقطته الجزائر دون وضع بدائل جديدة لمشاريع مماثلة، مما له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية.

- تعتبر قرارات الاتحاد الأوروبي المنتقدة للجزائر فيما يخص حقوق الإنسان والحريات أكثر الرهانات السياسية التي تواجه العلاقات بين الطرفين، حيث ترفض الجزائر قطعا مثل هذه القرارات التي تراها محاولة لزعزعة النظام الداخلي للبلاد وتشويه صورتها خارجيا، بينما تعتبر القضايا الإقليمية والعربية كرهانات سياسية أخرى قد تشكل عقبات في العلاقات مستقبلا خصوصا قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.

- يعتبر القطاع التجاري الأكثر وفرة وحيوية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، لذلك يستبعد أن تؤثر الرهانات السياسية بشكل كبير على هذا القطاع، فلكل منهما مصالح مترابطة واحتياج متبادل،

- بالنسبة لقطاع التمويل من المحتمل أن تقوم الجزائر بطلب للاتحاد الأوروبي إيقاف تمويل قطاعات التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية والمشاركة المدنية والإدماج الاجتماعي للشباب.ن كونهما قد يكونا كأداة ضغط او مبرر قد يستخدمها الاتحاد الأوروبي على الجزائر.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات التالية:

- العمل على أن تكون التنمية الاقتصادية في الجزائر ذاتية حتى لا تكون بمثابة ستار يتم العمل خلفه لأغراض سياسية من أطراف خارجية.

- تنويع الاقتصاد الوطني وتقويته لكي يتم فك الارتباط اقتصادي الأحادي الجانب مع الاتحاد الأوروبي، ومنه التخلص من التبعية الاقتصادية التي تؤدي إلى التبعية السياسية.

- تقوية العلاقات السياسية بين الجزائر ودول الأوروبية الأخرى خارج الاتحاد الأوربي مثل تركيا وبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد، المر الذي من شانه يخلق توازن سياسي بين الجزائر وأوربا ككل.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع باللغة العربية:

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- أميرة دياب، **العالم الجديد في التاريخ الحديث**، دار غيداء للنشر، عمان، الأردن، 2020.

2- رحموني عبد الرحيم، وآخرون، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، 2019.

3- رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.

4- السلموني سعاد إبراهيم، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

5- سهام الدريسي، **مأزق الانتقال السياسي في ليبيا**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، 2018.

6- السيد ياسين، **البحر المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية: استراتيجيات متوسطية**، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، .2006

7- عادل رزق، **إدارة الأزمات المالية العالمية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، .2010

8- عمر الجبالي، **التطبيع المغربي الإسرائيلي 2020 حسابات التوقيت ومآلات الصفقة**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، عدد95، 2021.

9- فكري الازرق، **الريف وأسئلة التنمية المؤجلة**، طبع بدعم منتدى حقوق الإنسان بشمال المغرب، وجدة، 2013.

10- قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

11- مجموعة مؤلفين، **إستراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد: الواقع والطموح**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018.

12- مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.

13- مجموعة مؤلفين، **دور القطاع الخاصّ في مسار التّنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

14- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

15- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.، 2009.

ب- الرسائل الجامعية:

1- حسن بوخزنة،**التبادل غير المتكافئ في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة(اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي نموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2010..

2- محمد خليل ربيع، **مشروع الشراكة الاورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير، كلية الاداب، غزة: جامعة الأزهر، 2010.

ج- المقالات في المجلات:

1- جعفر عدالة، **تطور سياسات الاتحاد الاروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، مجلد 11، عدد2، ص ص316-329

2- سارة بوحادة، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي**، Revue d'Etudes Sur l'Algérie et le Monde، مركز البحوث و الدراسات حول الجزائر و العالم، مجلد 2، عدد5، 2017، ص ص 95-114.

3- مجدان محمد، **تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجا**، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلد 9، عدد 2،2014، ص ص273-294.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- شربيني وفاء سعد، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة 14-15 يناير 2004، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2005.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1- النشرة الرسمية، **حقوق الإنسان : الجزائر تطالب الإتحاد الأوروبي باحترام سيادتها**، وزراة الخارجية الجزائرية، اطلع عليه يوم: 2021/06/02 متوفر على: http://www.mae.gov.dz/news_article/3121.aspx

2- النشرة الرسمية، **الجزائر تؤكد على ضرورة "احترام كرامة" رعاياها**، وزراة الخارجية الجزائرية، اطلع عليه يوم: 2021/06/02، متوفر على: http://www.mae.gov.dz/news_article/2185.aspx

ز- التقارير:

1-**مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

أولا / قائمة المصادر:

أ- الاتفاقيات:

1-**EU-Algeria Euro-Mediterranean Association Agreement**, Legislative Acts and Other Instruments, Council of the EU, Brussels, 12 April 2002.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1-Bekinniche Otmane., **La coopération entre l'union européene et l'algérie**, office des publications universitaire, algérie, 2017.

2-Celia de Anca, **Beyond Tribalism: Managing Identities in a Diverse World**, Palgrave Macmillan, London, 2012.

ب - المقالات في المجلات:

1-Ángel, D. M., & Fernández, T. F., **International Trade and Foreign Direct nvestment In The Euro-Medi Free Trade Area**, Spanish Commercial Information. Magazine Economy, no. 861,2011,. pp 89-107.

ج - المقالات على مواقع الانترنت:

1-EEAS, **Algeria and the EU**, 11/05/2016: viewed 28/04/2021, Online at:https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters%20homepage/9481/node/9481_en
2-Lucia Abellan, **Spain has a historical responsibility in Western Sahara**, 30/03/2021, viewed 11/04/2021, Online at : https://elpais.com/internacional/2021-03-30/espana-tiene-una-responsabilidad-historica-en-el-sahara-occidental.html

د - التقارير:

1-D.G.D, **Rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, Direction Générale des Douanes, 2018 et 2020
2-EEA-UNEP, **Horizon 2020 Mediterranean report Toward shared environmental information systems**, European Environment Agency, Copenhagen, 2015.
3-European Parliament**, Situation of freedoms in Algeria**, Brussels, 2019.
4-Eurostat, **Key figures on Europe Statistics**. Luxembourg: European Union, 2019
5-Medgrid. **Open new lines for sustainable electricity**. Medgrid-psm, Paris, 2015.
6-Parlement européen, **Résolution sur la détérioration de la situation des droits de l'homme en Algérie, en particulier le cas du journaliste Khaled Drareni**, RSP, Brussels, 28/11/2020
7-Philippe Perchoc, Susana Mendonça, **Algeria and the EU Challenges before the elections, Directorate-General for External Policies**, The European Parliament, Brussels, 2018.
8-Ramin Jalilvand, **Renewable Energy for the Middle East and North Africa Policies for a Successful Transition**, Fondation Friedrich-Ebert, Germany, 2012.
9-Rosa Balfour, & All, **Report on democracy assistance from the European Union to the Middle East and North Africa**, Euspring, .Brussels, 2016.
10-U.N.D.P, **United Nations Development Programme**. New York, 2011.
11-UNWTO**, International Tourism Highlights, World Tourism Organization**, Madrid, 2019.